أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الرابع 2022م

وكالة الأبحاث والدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 6

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 6

3-2 القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 9

3-4 التضخم 10

3-5 القطاع الخارجي 10

4- القطاع المالي والمصرفي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 12

4-3 تطورات التقنية المصرفية 13

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الرابع 2022م 14

1- الملخص التنفيذي

- من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي تراجعًا من 3.4 في المئة في عام 2022م إلى 2.9 في المئة في عام 2023م.

- ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2022م بمقدار 0.7 مليون برميل في اليوم، ليصل متوسط الطلب إلى 101.2 مليون برميل في اليوم.

- أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.6 في المئة ونسبة 3.4 في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي.

- تشير التقديرات السريعة للربع الرابع من عام 2022م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بنسبة 5.4 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية والأنشطة النفطية بنسبة 6.2 في المئة ونسبة 6.1 في المئة على التوالي.

- تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الرابع من عام 2022م ليسجل نموًا سنويًا بنسبة 6.2 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.3 في المئة.

- سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.6 مليون برميل يوميًا.

- سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.2 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 90.1 دولارًا.

- سجّل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 36.5 في المئة و14.1 في المئة على التوالي. ونتيجة لذلك، سجلت الميزانية خلال الفترة فائضًا مقداره 149.5مليار ريال.

- سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.1 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.1 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق، وحقق كذلك ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.7 في المئة مقارنة بالربع الثالث من عام 2022م.

- ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 46.1 في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 399.7 مليار ريال.

- سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.1 في المئة (186.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,495.4 مليار ريال.

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

شهدت آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو الاقتصادي نتيجة عدد من العوامل منها: رفع معدلات الفائدة من بعض البنوك المركزية لمواجهة التضخم، والأزمة الروسية الأوكرانية، والانتشار السريع لجائحة كورونا (كوفيد- 19) في الصين في عام 2022م، لكن عودة الأنشطة الاقتصادية في الصين مهدت الطريق لانتعاش أسرع من المتوقع. وعليه، راجع صندوق النقد الدولي توقعاته (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2023م) لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث سجلت توقعات عام 2023م نموًا بنحو 2.9 في المئة، وهو ارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن توقعات تقرير أكتوبر 2022م. وجاءت هذه المراجعة نتيجة للنمو غير المتوقع خلال الربع الثالث من عام 2022م في العديد من الاقتصادات حول العالم، حيث رفعت التوقعات بمقدار 0.4 نقطة مئوية للولايات المتحدة الأمريكية، وبمقدار 0.2 نقطة مئوية لمنطقة اليورو، وبمقدار 0.8 نقطة مئوية للصين لعام 2023م (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

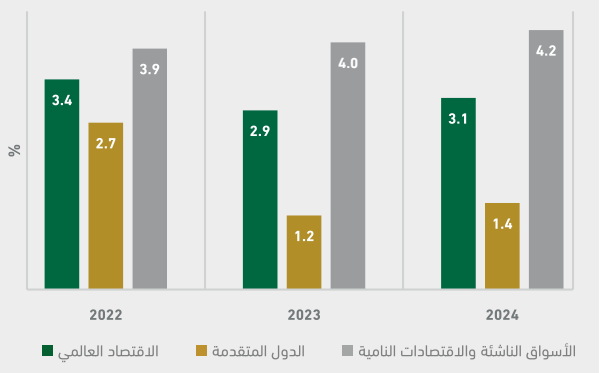

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2023م.

ومن جهة أخرى، انخفضت توقعات التضخم عما كان متوقعًا في أكتوبر 2022م نتيجة تشديد السياسة النقدية، وتراجع أسعار الوقود وكذلك السلع الأولية غير الوقود نظرًا لانخفاض الطلب العالمي، حيث يتوقع أن ينخفض التضخم من 7.3 في المئة عام 2022م إلى 4.6 في المئة عام 2023م في الاقتصادات المتقدمة، ومن 9.9 في المئة عام 2022م إلى 8.1 في المئة عام 2023م في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

تشير توقعات أوبك في تقريرها الصادر في شهر فبراير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022م بمقدار 0.7 مليون برميل باليوم على أساس سنوي ليصل الطلب إلى 101.2 مليون برميل في اليوم، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.0 مليون برميل باليوم ودول الشرق الأوسط بمقدار 0.5 مليون برميل باليوم. وتشير توقعات أوبك إلى ارتفاع العرض العالمي من النفط في الربع الرابع من عام 2022م بمقدار 3.5 مليون برميل باليوم على أساس سنوي ليصل إلى 101.4 مليون برميل باليوم، وذلك نتيجة لارتفاع العرض في سوائل الغاز الطبيعي والوقود غير التقليدي من إنتاج دول أوبك ودول خارج أوبك بمقدار 2.1 مليون برميل باليوم على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: وضع السوق العالمية للنفط

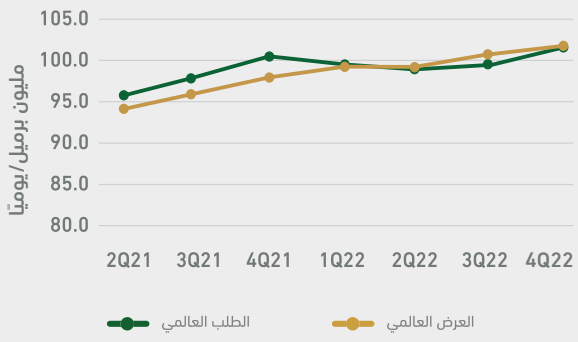

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير 2023م إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.6 في المئة لعام 2023م و3.4 في المئة لعام 2024م، ويرجع هذا التباطؤ في النمو بشكل أساسي إلى تخفيض إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاقية أوبك+. كذلك جاءت توقعات البنك الدولي على نحو مقارب لتوقعات صندوق النقد الدولي بالنسب التالية 3.7 في المئة و2.3 في المئة على التوالي للعامين 2023م و2024م. أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.2 في المئة و2.0 في المئة في عام 2023م و2024م على التوالي (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز المنظمات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

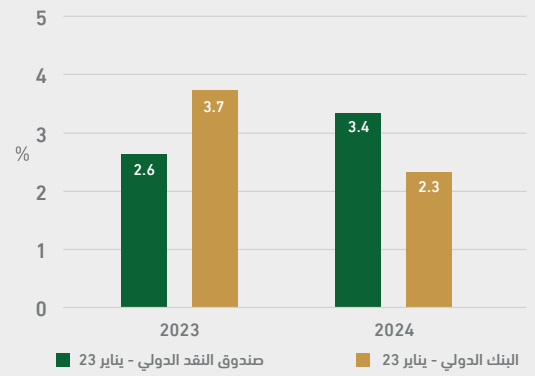

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقًا للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.4 في المئة، ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.2 في المئة وارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 6.1 في المئة بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 1.8 في المئة.

كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 8.7 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.7 في المئة. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة النفطية التي سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 14.2 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 6.1 في المئة.

إضافةً إلى ذلك، حققت الأنشطة غير النفطية نموًا سنويًا وربعيًا يقدر بنحو 6.1 في المئة و4.9 في المئة على التوالي، وسجّلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.5 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.2 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

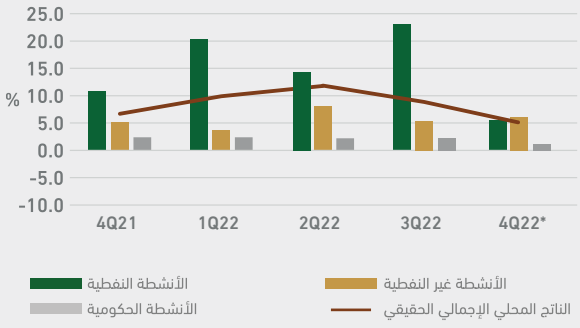

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الثالث من عام 2022م، حيث سجل نشاط التعدين والتحجير ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.7 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 7.0 في المئة، تلاه نشاط الصناعات التحويلية بارتفاع سنوي نسبته 10.1 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 2.7 في المئة، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بارتفاع سنوي نسبته 9.0 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 8.2 في المئة، تلاه نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بارتفاع سنوي نسبته 7.6 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 6.5 في المئة، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي نسبته 5.1 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 2.9 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

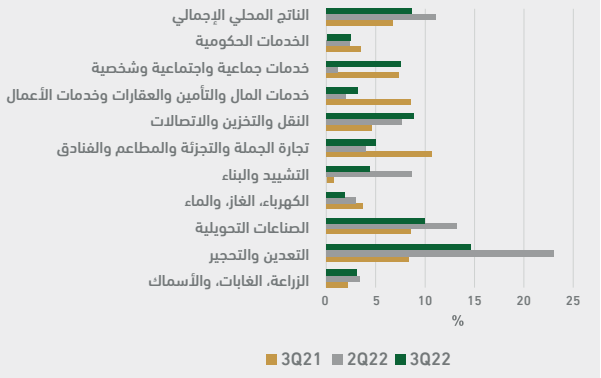

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الرابع من عام 2022م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 6.2 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.3 في المئة. وقد سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى أعلى نسبة ارتفاع سنوي بنسبة 47.5 في المئة، تلتها مبيعات نقاط البيع بارتفاع سنوي نسبته 15.0 في المئة. وفي المقابل، سجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات والسحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا بنسبة 15.5 في المئة و1.8 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

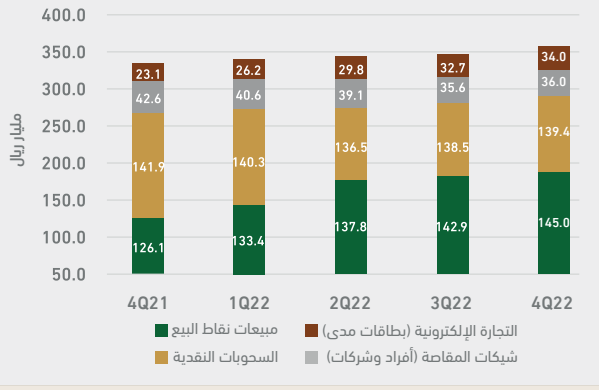

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الرابع من عام 2022م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا إيجابيًا في المبيعات، ولكن ما تزال مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة منخفضة نسبيًا، مثل: الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والأثاث، ومواد البناء والتعمير، والاتصالات (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

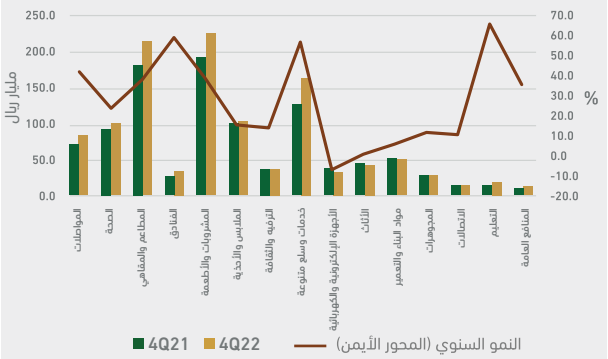

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 15.3 في المئة لتبلغ ما قيمته 40.7 مليار ريال، في حين سجّلت ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 8.7 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

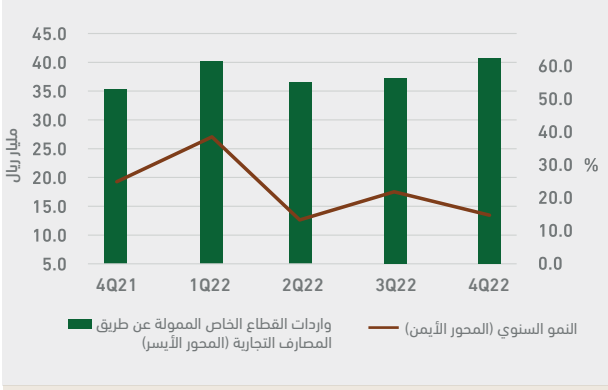

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الرابع من عام 2022م إلى ارتفاعه بنسبة 10.0في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع نشاط الصناعة التحويلية ونشاط التعدين واستغلال المحاجر حيث بلغت نسب النمو 20.4 في المئة و7.2 في المئة على التوالي، في حين انخفض نشاط إمدادات الكهرباء بنسبة 6.3 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي انكماشًا ربعيًا نسبته 1.1 في المئة مدفوعًا بانخفاض نشاط إمدادات الكهرباء بنسبة 22.0 في المئة ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.1 في المئة، في حين سجل نشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 7.7 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

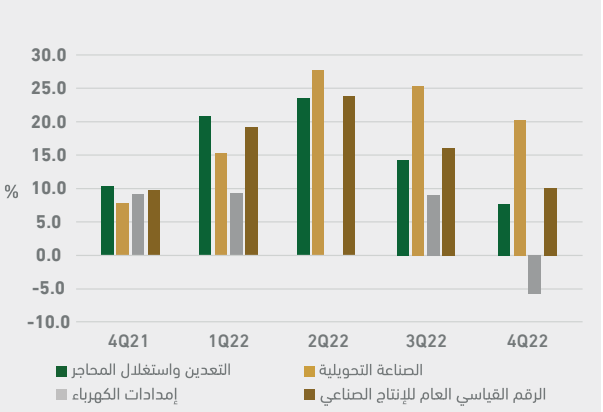

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.1 في المئة لتبلغ كمية المبيعات نحو 13.7 مليون طن، وسجّلت المبيعات أيضًا ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 11.0 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

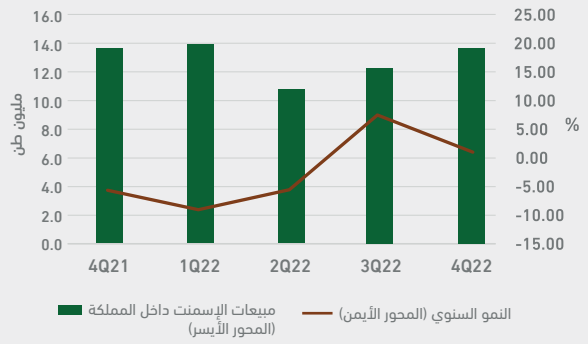

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ 10.6 مليون برميل يوميًا، في حين سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.2 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.2 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 90.1 دولارًا، في حين سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 13.6 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

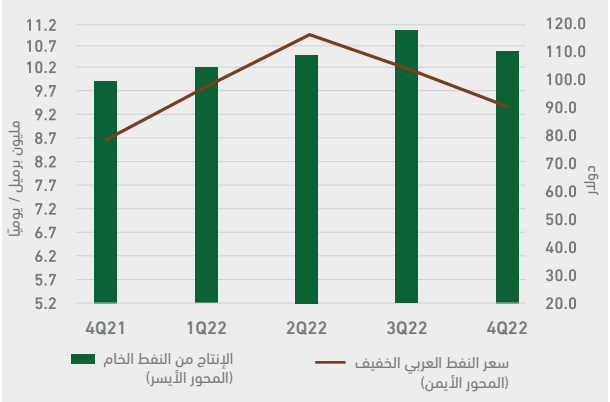

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 24.0 في المئة ليبلغ 301.9 مليار ريال، حيث حققت الإيرادات النفطية 229.0 مليار ريال وشكلت ما نسبته 75.9 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، بلغت الإيرادات غير النفطية 72.8 مليار ريال، حيث شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 61.6 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 21.6 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 287.7 مليار ريال، إذ سجلت النفقات الجارية 247.3 مليار ريال ومثلت ما نسبته 85.9 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 51.3 في المئة من النفقات الجارية. وفي المقابل، سجلت النفقات الرأسمالية 40.5 مليار ريال، حيث شكلت ما نسبته 14.1 في المئة من إجمالي النفقات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثالث من عام 2022 فائضًا مقداره 14.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

وبالنظر لأداء الميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م، يُلاحظ تسجيل إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات الفعلية للميزانية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 36.5 في المئة و14.1 في المئة على التوالي، لتحقق بذلك الميزانية خلال هذه الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2022م فائضًا مقداره 149.5مليار ريال مقارنةً بعجز مقداره 5.4 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

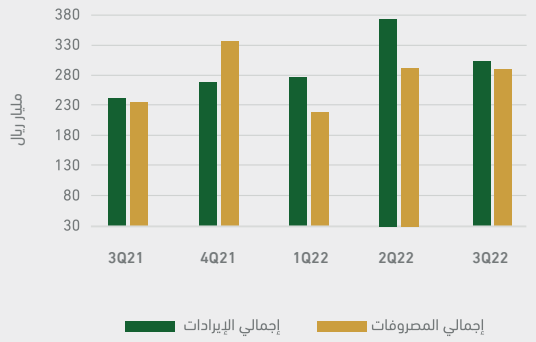

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا مقداره 2.5 في المئة ليبلغ 971.8 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 610.1 مليار ريال (يمثل 62.8 في المئة) بارتفاع نسبته 8.8 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 361.8 مليار ريال (يمثل 37.2 في المئة) بانخفاض نسبته 6.7 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

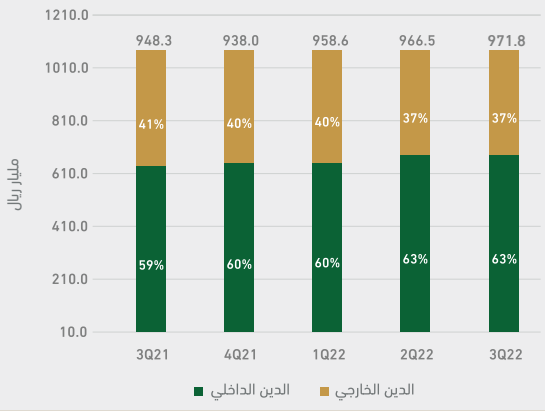

المصدر: وزارة المالية.

4-3 التضخم

متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.1 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.7 في المئة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الارتفاع في قسم المطاعم والفنادق بنسبة 6.8 في المئة على أساس سنوي، وكذلك الارتفاع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.6 في المئة على أساس سنوي، وقسم النقل بنسبة 4.1 في المئة على أساس سنوي. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الرابع من عام 2022م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 1.3 في المئة (الرسم البياني رقم 14)

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

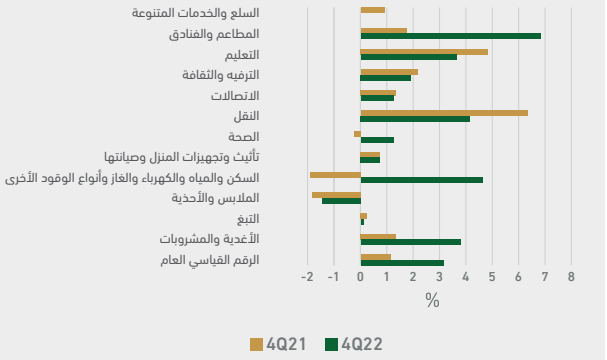

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 46.1 في المئة لتبلغ نحو 399.7 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 57.3 في المئة لتبلغ 321.3 مليار ريال، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 13.1 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 78.4 مليار ريال. وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته 80.4 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية 19.6 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 25.1 في المئة لتبلغ نحو 181.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

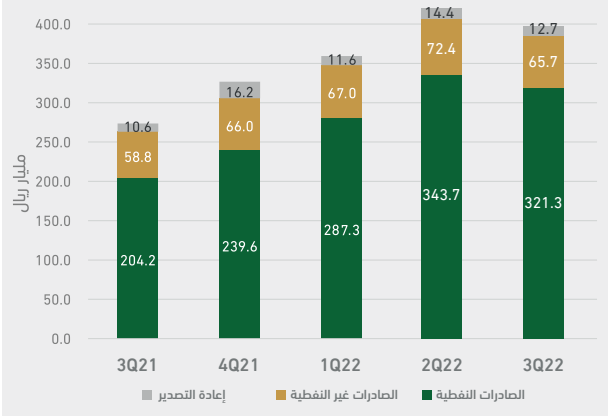

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2022م مقداره 177.5 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 62.8 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 205.1 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 87.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 232.7 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 46.3 في المئة لتبلغ 400.3 مليار ريال مقارنةً بحوالي 273.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 26.7 في المئة لتبلغ 167.6 مليار ريال مقارنة بنحو 132.3 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. من ناحية أخرى، انخفض عجز حساب الخدمات في الربع الثالث من عام 2022م ليصل إلى 27.6 مليار ريال مقارنة بحوالي 53.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، فيما انخفض ميزان الدخل الأولي

بنسبة 8.4 في المئة ليبلغ 15.9 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م مقارنة بحوالي 17.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. من جانب آخر، ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 2.4 في المئة ليصل إلى حوالي 43.4 مليار ريال مقابل 42.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام 2022م تدفقًا للخارج بقيمة 2.2 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام 2022م انخفاضًا بقيمة 6.5 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بمبلغ 7.2 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بحوالي 0.7 مليار ريال. من جانب آخر، ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 39.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 21.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 145.1 مليار ريال، مقابل انخفاض بنحو 29.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 6.1 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م مقابل ارتفاع بمبلغ 65.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 9.6 مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 1.8 مليار ريال بالإضافة إلى ارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ 7.7 مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ 15.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المالي والمصرفي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.1 في المئة (186.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,495.4 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.2 في المئة (29.6 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

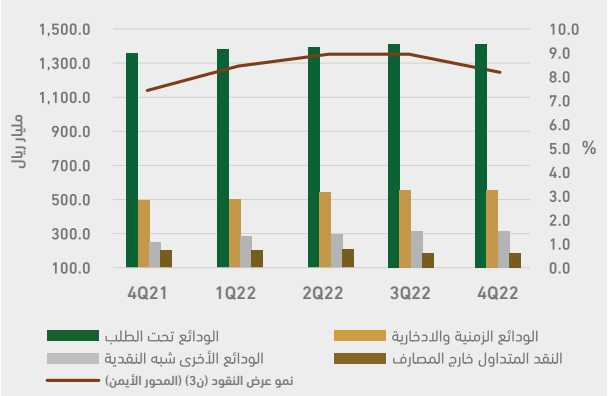

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.1 في المئة (289.9 مليار ريال) ليبلغ 2,349.1 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.4 في المئة (33.5 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

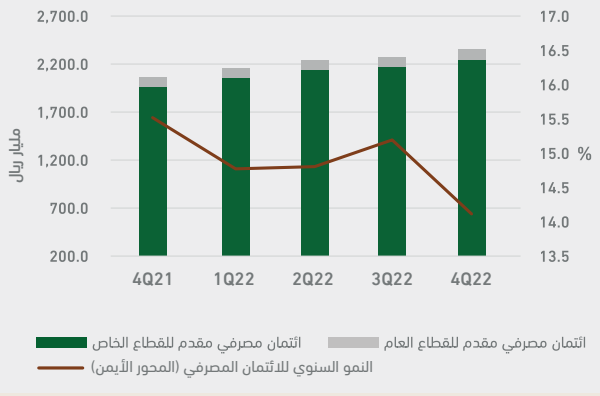

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا نسبته 20.9 في المئة (119.0 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 29.3 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية على أساس سنوي بنسبة 5.4 في المئة (23.2 مليار ريال)، حيث شكلت ما نسبته 19.2 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

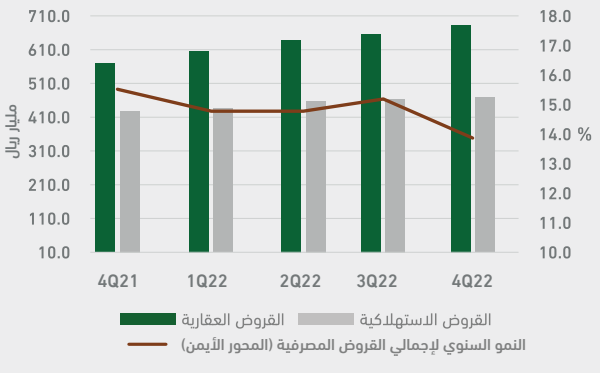

المصدر: البنك المركزي السعودي.

2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا سنويًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الثالث من عام 2022م بنسبة 31.9 في المئة ليصل إلى ما يقارب 13.0 مليار ريال، وسجلت كذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 7.1 في المئة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 26.5 في المئة وارتفاعه مقارنة بالربع السابق بنسبة 11.6 في المئة، وارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 41.9 في المئة وعلى أساس ربعي بنسبة 4.0 في المئة. وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 26.5 في المئة، في حين انخفض على أساس ربعي بنسبة 19.5 في المئة (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

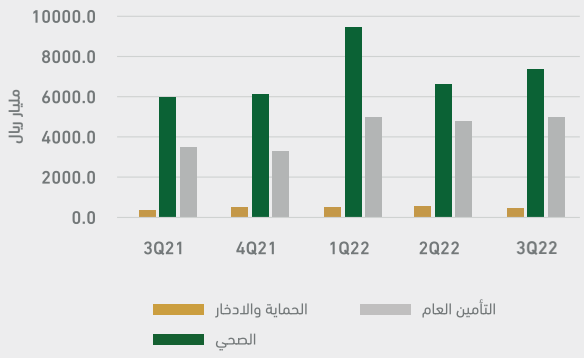

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 12.4 في المئة ليصل إلى 73.9 مليار ريال، في حين سجّل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.6 في المئة. وحقق التمويل الممنوح للشركات متناهية الصغر أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 23.6 في المئة، في حين ارتفع على أساس ربعي بنسبة 8.1 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

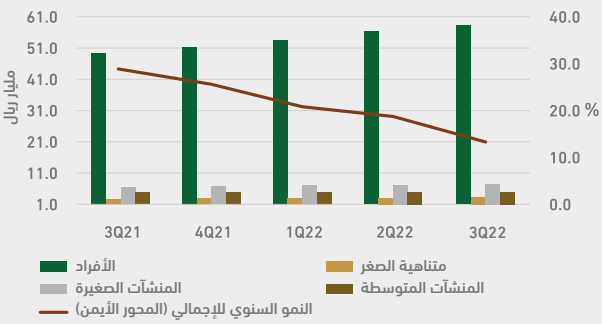

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الرابع من عام 2022م، انخفاضًا سنويًا نسبته 7.1 في المئة ليبلغ 10,478.5 نقطة، وحقق أيضًا انخفاضًا ربعيًا بنسبة 8.1 في المئة. وكذلك سجل عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 19.6 في المئة ليبلغ حوالي 9.6 مليار سهم، وحقق انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.5 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 31.7 في المئة لتبلغ حوالي 307.2 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا ربعيًا نسبته 15.4 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

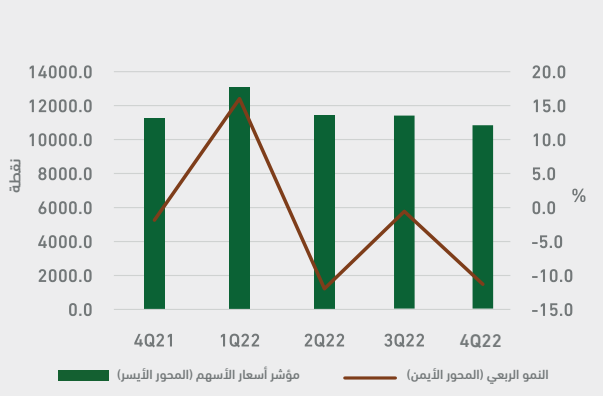

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

في المقابل، سجلت سوق الصكوك والسندات في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 62.1 في المئة، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 4.0 مليار ريال، فيما سجل مؤشر سوق الصكوك والسندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.8 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 929.7 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2022م على أساس سنوي بنسبة 3.9 في المئة لتبلغ 13,715.0 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 3,182.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 23.8 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,725.2 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,457.2 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 10,107.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.9 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2022م ما يقارب 398.2 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية قدره 139.4 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,017.3 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 145.0 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.3 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 42.6 مليون بطاقة، في حين بلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.4 مليون جهاز.

المقاصة

وبالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام 2022م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 367.7 ألف شيكٍ، بقيمة إجمالية بلغت 74.5 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 294.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 36.0 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 73.0 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 38.5 مليار ريال.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الرابع 2022م

انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية من خلال أنشطة مختلفة تهدف إلى دعم القطاع الخاص وجذب المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، فقد تم الترخيص خلال الربع الرابع من عام 2022م لشركة في مجال التمويل الجماعي بالدين وشركتين في مجال المدفوعات الإلكترونية، ليصبح عدد شركات التقنية المالية المرخص لها خلال الربع الرابع من عام 2022م ثلاث شركات.

كذلك، أصدر البنك المركزي الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (Open Banking Framework) في الربع الرابع من عام 2022م، إذ يهدف الإطار إلى تمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.

WWW.SAMA.GOV.SA